العدد (1848) السنة السابعة - الخميس (15) تموز 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نحن مع تجديد الولاية لطالباني

إبراهيم الجعفري لـ المدى: رئيس الوزراء المقبل من التحالف الوطني حصراً

رجل دخل السياسة من أوسع أبوابها، شغل منصب أول رئيس لمجلس الحكم، شغل منصب نائب رئيس الجمهورية لعام ٢٠٠٤ ومنصب رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٥، استقبلنا ببشاشته المعهودة وتواضعه المفعم بالخلق بمكتبه في بغداد، إنه زعيم تيار الاصلاح وعضو الائتلاف الوطني الدكتور إبراهيم عبد الكريم حمزة الاشيقر الملقب بالجعفري ليؤكد لـ(المدى) في صفحة ضيف الخميس أن منصب رئاسة الوزراء للحكومة المقبلة لن يخرج من اطار ائتلافي دولة القانون والوطني، موضحاً أن تحالفهما سيعلن قريباً، وما يحدث الآن هو مجرد اختلافات بسيطة ستنتهي، وبشأن زيارة بايدن الأخيرة وما أعلن عن التدخل الأميركي بالشأن العراقي، بين الجعفري أن العراق للعراقيين مثلما الإدارة الأميركية للأميركيين، مضيفاً أن الائتلاف الوطني ليس لديه اعتراض على ترشيح الرئيس جلال طالباني لولاية ثانية لمنصب رئاسة الجمهورية، مبيناً أن التحالف الكردستاني هو الأقرب في التحالف مع ائتلافنا الوطني ودولة القانون، وفيما يأتي نص الحوار:

إبراهيم الجعفري

حاوره : يوسف المحمداوي

الأول على كربلاء في البكلوريا

■ من هو الجعفري؟

– أنا إبراهيم عبد الكريم حمزة الاشيقر، من مواليد كربلاء ١٩٤٧، أكملت الابتدائية في مدرسة السبط عام ١٩٥٧، عملت إلى جانب الدراسة في حقل التجارة مع شقيقي الأكبر محمد، عشنا أجواء ثورة ١٩٥٨ وما تبعتها من تطورات وتداعيات سياسية وإعلامية، بدأت مطالعاتي الثقافية والأدبية مطلع ستينيات القرن الماضي، انخرطت في صفوف حزب الدعوة الإسلامية عام ١٩٦٦ وهو نفس العام الذي حزت فيه أعلى معدل في المحافظة. وهذا ما أهلني للدخول في كلية الطب جامعة الموصل. شاركت في أغلب مؤتمرات الخارج ضمن حلقة المعارضة والتصدي للنظام الديكتاتوري السابق، بعد التغيير شغلت منصب أول رئيس لمجلس الحكم، ثم منصب نائب رئيس الجمهورية عام ٢٠٠٤، بعدها منصب رئاسة الوزراء عام ٢٠٠٥، والآن أنا اقود تيار الإصلاح الوطني الذي أعلن انطلاقه في ٢٠٠٨/٥/٣١. وعضو في الائتلاف الوطني.

المشهد السياسي مقلق

■ ما تقييمكم للمشهد السياسي في ظل الجدل الدائر بين الكتل الفائزة وتأخر تشكيل الحكومة؟

– المشهد الحالي لا يزال يعاني شيئاً من القلق السياسي وعدم الاستقرار، والمفترض أن تكون الآن الدولة مستقرة بعد أن تجاوزنا العديد من المحطات الانتخابية، قد لا تكون التغييرات جوهرية ولكنها تشكل فرصة لحصول بعض التغييرات على طريق الصعود بالطابع العام إلى طابع مستقر، نعم لدينا شعور بالقلق أزاء ما يجري، وسببه هو مطالبة البعض بإعادة النظر ببعض المسميات، ومحاولات لإعادة تعريف مواقع الدولة، فهناك دعوات إلى تقليص صلاحيات رئيس الوزراء، وزيادة مسؤولية وصلاحيات رئيس الجمهورية وغيرها، وللأسف ما زلنا ننظر إلى المواقع من خلال من يشغلها، وما يزال العمل بمبدأ الموازنات والمحاصصات السلبية هو السائد وهذا برأيي مشهد غير سليم، نعم هناك مشاكل وملابسات تكتنف العملية السياسية. ولكنها تسير بصورة صعود نحو الأفضل.

الدستور فوق كل شيء

■ التقيت في الشهر الماضي وزير خارجية جمهورية فرنسا، ووجه لنا نفس السؤال الذي يحيرّ عقل المواطن الآن، الشعب أدى ما عليه وانتخبكم.. متى تشكل الحكومة؟

– كان الأمل معقوداً والجهد مبذولاً لتشكيل حكومة بأقصر وقت ممكن، لكن للأسف الشديد أن العملية أخذت منحى آخر، وهو أمر غير صحي ومغاير لما يحصل في تشكيل الحكومات بدول أخرى، مثلاً تشكيل حكومة بريطانيا لم يستغرق سوى بضعة أيام معدودة، نعم تلك الدول تمتلك الاستقرار السياسي، وذات سيادة ودستور متفق عليه، وحتى إن حدث وهذا أمر غير وارد في عرف سياسات تلك الدول بأن يتمسك أحد السياسيين بهذا المنصب أو ذاك، فالجو الديمقراطي العام الذي يسود تلك الدول لا يمنحه تلك الفرصة وسيلزمه بما جادت به صناديق الاقتراع، ولابد هنا من الإشارة إلى حالة موجودة في العراق، وهي فتح باب الحوارات وممارسة الصلاحيات وإعادة النظر في القضايا الدستورية هي التي تقف وراء حالة التلكؤ التي نعيشها ونعدها مضيعة للوقت، والشعب غير مسؤول عنها وإنما القوى السياسية، التي تدعم مثل هذه التناقضات وتتبنى خطاب إعادة النظر في ترتيب خارطة مراكز القرار وفق مصالحها، وهذا هو السبب في إعاقة تشكيل الحكومة، لذا على الجميع أن يشعروا ويؤمنوا بأن الدستور فوق كل شيء، لأنه يمثل إرادة الشعب. وهو خارطة الطريق الذي يجب أن تسير فيه أمور الدولة، ونحن لسنا بحاجة إلى نزف المزيد من الوقت.

■ كقريب من المشهد، كم من الوقت سيستغرق تشكيل الحكومة؟

– في الحقيقة لا نحتاج إلى وقت طويل، لكن للاسف الشديد، هناك عدم وجود حالة الانسجام والتفاهم والشعور بالمسؤولية الوطنية، وهذا الشعور المتجذر عند بعض القوى السياسية هو من ساهم في إطالة الوقت من خلال إطالة عمر الاختلافات والجدل، فالوقت الذي مر من يوم إعلان نتائج الانتخابات إلى الآن هو وقت كاف جداً لتشكيل الحكومة، وما كان ينبغي أن يستمرّ لفترة أكثر من اسبوعين.

■ قد يكون الدستور هو من ساهم في إطالة فترة تشكيل الحكومة، وذلك لعدم وجود التفسير الدستوري الواضح الذي يعطي الحق بتشكيل الحكومة للكتلة النيابية الأكبر داخل البرلمان أو خارجه فماذا تقول؟

– دستورنا واضح والمادة(٧٦) منه تنص على أن رئيس الجمهورية عندما يتم انتخابه، يقوم بتكليف رئيس الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً، وهنا حصل اختلاف في التفسير، هل الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً خارج البرلمان أم تحت قبته، وأنا هنا اقول من تمسك بالرأي الأول هو محترم وكذلك من تمسك بالرأي الثاني، لأن الاثنين التزما بالدستور، وعندما اختلفا بتفسيره احتكما إلى المحكمة الاتحادية، وجوابها كان واضحاً وهو جواز تلك الوجهتين والرأيين، لذا يعد الأمر محسوماً، لذا أقول عشمي من الأخوة السياسيين حسم الأمور وعدم إضاعة الوقت، لأن عملية التأخير ستنعكس

> ما زلنا ننظر إلى المواقع من خلال من يشغلها، وما يزال العمل بمبدأ الموازنات والمحاصصات السلبية هو السائد وهذا برأيي مشهد غير سليم، نعم هناك مشاكل وملابسات تكتنف العملية السياسية. ولكنها تسير بصورة صعود نحو الأفضل

على واقع الخدمات المتدنية أصلاً، وعلى الوضع الأمني، ولا يصب هذا التأخير بمصلحة أحد.

التظاهرات حق مشروع

■ ألا يوجد لديكم كسياسيين قلق من حدوث انتفاضة شعبية نتيجة ما يمر به المواطن من أزمات، مع عدم قدرتكم على تشكيل الحكومة، كما حدث من تظاهرات بشأن من مسألة الكهرباء؟

– ينبغي ألا يغيب هذا القلق عن ذهنية جميع السياسيين، لكن هناك سياقات في هذه المسألة، لأن هناك تظاهرات وانتفاضات وثورات، والتظاهرة سبيل من سبل الديمقراطية المشروعة للتعبير عن الرأي، خاصة عندما تمر بالسياقات القانونية، وتحمل عناوين بارزة بالمطالب لشريحة معينة من المجتمع، وهذه برأيي لا ينبغي القلق منها، بل من الحكمة الاستماع إليها وإيجاد الحلول لها، بدلاً من تركها وعدم الإصغاء إليها وجعلها تتراكم وبالتالي الخشية من تحولها إلى انتفاضة، نحن مع التظاهر شريطة ألا تقف وراءه أهداف وأجندات خارجية وجهات معادية تستثمر المتطلبات المشروعة للمواطنين وتوظفها بشكل سيئ، أما الانتفاضة فهي حالة تمرد، ولكي تكون انتفاضة بالمواصفات الوطنية، ولأسباب مشروعة، كانتفاضة الطحين في فرنسا، والخبز في تونس، والوقود في اليمن، وأحياناً تتحول الإنتفاضة إلى ثورة إذا ما شملت جميع شرائح المجتمع، لذا من المفترض على جميع السياسيين أن يملكوا الحس والقلق من تلك التظاهرة أو غيرها من أجل تمييز ومعرفة متطلبات الشعب لاسيما ما يتعلق بواقعه الحياتي وإيجاد الحلول لأزماته، لأن المواطن لم يخرج من أجل قضايا كمالية وغير ضرورية، فالكهرباء من أساسيات الحياة. وعلى الحكومة أن تأخذ دورها وتسمع منهم وتخرج معهم بالتظاهر وتسمعهم عن كثب وتدرس وتوفر تلك المطالب.

لم أوقّع على الرسالة

■ تصريحات من داخل ائتلافكم تقول لا لقاء مع دولة القانون ما لم يردوا على رسالة وجهت من قبل ائتلافكم مفادها أنكم ضد ترشيح المالكي لولاية ثانية، فهل هذا صحيح؟

– نعم هناك رسالة بهذا الخصوص وجهت من قبل بعض الأطراف داخل الائتلاف، وموقعة من قبلهم.

■ ألم توقع دكتور على تلك الرسالة؟

– كلا.. لم أوقع أنا على تلك الرسالة التي وجهت إلى ائتلاف دولة القانون، بالنسبة لي أنا أحترم رأي جميع القوى السياسية سواء في دولة القانون أو في الائتلاف الوطني، عندما تقوم بتقديم مرشح لها وتتمسك به، لكن علينا أن نحسن إدارة حسم الخيارات عند تعدديتها، وينبغي الذهاب إلى البرلمان ولدينا خيار واحد، لأن تأجيل حسم الخيار سيضعفنا، وهناك آلية واضحة في حسم الأمر، والمسألة ليست متعلقة في التمسك بالمرشح، لأن علينا التمسك بوعي الأهداف والتحديات، وبعدها نحدد المعايير من هو الأصلح لشغل المنصب، فالتمسك بهذا المرشح أو ذاك على حساب ليّ عنق الواقع من أجل خياراتنا أمر غير مقبول، والمفترض أن نكيف خياراتنا على ضوء ما ينسجم مع الواقع.

للعراقية استحقاقها الانتخابي

■ برأيكم ما أسباب رفض بعض قوى الائتلاف الوطني ترشيح المالكي لولاية ثانية؟

– الأخوان لهم تقييم لتجربة السنوات الأربع الماضية التي مرت سواء من خلال الواقع الخدمي، من ناحية ووجود بعض مظاهر الفساد...الخ، لذا هم يشكلون على أداء الفترة التي مضت، وبالطبع دولة القانون لها مبرراتها واستحقاقها الانتخابي، وهذا الاستحقاق يبرر لك أن تقدم مرشحاً، لكن بالمقابل عليك أن تحظى بالاصوات الكافية التي تمكن مرشحك من الحصول على منصب رئيس الوزراء، والعراقية أيضاً لها استحقاقها الانتخابي، وهي متفوقة على دولة القانون بعدد المقاعد، وكذلك بالنسبة للائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني، وعليه يجب أن نأتي باختيار توافق عليه جميع الكتل الفائزة.

ليست مسألة رياضيات

■ في حوار دولة رئيس الوزراء مع (المدى) ورداً على سؤالها لو نزلت أنت وعلاوي في انتخابات ثنائية لن تحصلا على ما حصلتما عليه في انتخابات آذار، والسبب هو ان شعور المواطن أوصله لقناعة بأنكما تستقتلان من اجل المنصب فرد قائلاً: أنا انتخبتني مئات الآلاف من المواطنين، فهل يجوز لي إدارة ظهري لهم وعدم احترام إرادتهم؟

■ ألا يعطيه هذا الأمر حق التمسك بالمنصب؟

– من حق السيد المالكي أن يقول ذلك. وكذلك بالنسبة للأخ علاوي الذي حصل أيضاً على أصوات كثيرة، لكن المسألة هي ليست مسألة رياضيات، لأن هناك نظاماً انتخابياً ودستوراً، وكما هو معمول به في كل دول العالم. أن الكتل الفائزة والمتعددة تتفق في ما بينها وبالغالبية باختيار رئيس الوزراء الذي يحظى بموافقة الجميع، ونحن لسنا من المتبنين للرأي الذي يقول، إما أن تكون برأس السلطة وإلا ستكون خارجها، ليس الأمر بهذه الصورة، نعم السلطة لها رأس واحد، ولكن لها أطراف أساسية متعددة يجب أن تأخذ أدوارها في بناء الدولة.

رئيس وزراء التسوية هو الملائم لهذا الظرف

■ برأيك هل يتكرر سيناريو رئيس وزراء التسوية الذي جاء بالمالكي في ظل التنافس الشديد بينه وبين علاوي على هذا المنصب؟

– هذا أمر وارد في ظل النظام المعمول به الآن في البلد، أنا لست مع المحاصصة، لكنها في الواقع موجودة، بعد أن عجزنا عن تفاديها وأصبحت مغطاة بالدستور تحت مسمى الديمقراطية التوافقية، لذا يستوجب علينا أن نهذب هذه الممارسة، ونجعل منها أقل ضرراً ونحاول أن ننتزع منها بعض الفوائد، وبرأيي قد يكون رئيس وزراء التسوية هو الملائم لهذا الظرف، ما دامت الكتل الفائزة متمسكة بمرشحيها، ومع ذلك نقول يجب أن ننطلق من منطلق وطني وعدم اختزال السلطات لحساب قائمة كبيرة وإقصاء القوائم الأخرى، هذا خطأ كبير والصحيح هو الانفتاح على الجميع.

يجب علينا مواجهة المحاصصة

■ ما دامت المحاصصة هي النظام المعتمد في قيادة البلد للمرحلة المقبلة، هذا يعني تكرار ما حصل ولا تغيير في وضع الوطن والمواطن، فلماذا هذا الاستقتال على المنصب والنتيجة معروفة سلفاً بأن الكرسي سيقتل صاحبه تأريخياً في ظل ظروف البلد المعقدة؟

– هنا يتميز الأداء السياسي الوطني عن غيره في هذه المرحلة بضرورة التضحية، ونحن مررنا بأصعب من هذه الظروف، ونحن في مواجهة الديكتاتورية، قدمنا سيلاً من الشهداء، ومع ذلك لم نتأخر وأدمنا عملنا لإقامة الصرح الوطني ويجب علينا الاستمرار في بنائه وعدم الاستسلام. نعم الآن لدينا ثقافة المحاصصة ولكن علينا استبدالها بالثقافة الوطنية، ومثلما كانت ثقافة الديكتاتورية موجودة في النظام السابق، فقد تم استبدالها بالثقافة الديمقراطية، ولا تأتي تلك الثقافة على طبق من ذهب، إنما تأتي بدموع وعرق ودم، وأنا اقول من كان جديراً بمواجهة الديكتاتورية عليه أن يكون أجدر بمواجهة المحاصصة، لأن مواجهتها لا تحتاج إلى قطع ركاب، وإنما تحتاج إلى ثقافة وتفاهم وخطابات بناءة بين القوى السياسية، وعلى الجميع وأقصد السياسيين الخروج من حالة الشرنقة الفئوية واعتماد المعيار الوطني في العمل.

> أنا أحترم رأي جميع القوى السياسية سواء في دولة القانون أو في الائتلاف الوطني، عندما تقوم بتقديم مرشح لها وتتمسك به، لكن علينا أن نحسن إدارة حسم الخيارات عند تعدديتها، وينبغي الذهاب إلى البرلمان ولدينا خيار واحد

خرجت من الدعوة بسبب ممارسات غير صحيحة

■ ما هي أسباب انشقاقكم من الحزب الأم، وتأسيسكم لتيار الإصلاح الوطني؟

– أنا أفهم حزب الدعوة فكر وحركة مجتمع، وأفهم أن الحزب والتنظيم آلية قد نختلف عليها، وأنا اختلفت مع الأخوان في ممارسة حزبية معينة داخل مؤتمر حزب الدعوة الأخير.

× هل كان الاختلاف مع المالكي بشأن الأمانة العامة للحزب؟

– أبداً، ولكن مع شخوص آخرين، وبالنسبة لي رأيت هناك ممارسات غير صحيحة، وأنا بشخصيتي والكل يعلم أمثل الحالة الانفتاحية داخل تنظيم حزب الدعوة، ومنذ انتمائي إليه وحتى خروجي منه لم أفارق ملكة الانفتاح على الآخرين، وأنا لا أفهم الحزب إنتماء فكرياً، وإنما إنتماء آلي وتنظيمي فيه نظريات عمل وآليات، لكن لا يكون بديلاً عن الفكر والأهداف التي أحملها، ومع ذلك أقول أنا الآن أنظر إليهم كأخوة أعتز بهم، ولكني اختلف معهم بشأن قضايا معينة وممارسات غير صحيحة، ففضلت الخروج من الحزب لعدم قناعتي بتلك الممارسات.

■ الائتلاف الوطني لم يحسم إلى الآن مرشحه لرئاسة الوزراء، ألا يسهم ذلك في مسألة تعطيل تشكيل الحكومة؟

– الائتلاف الوطني لديه الآن أكثر من مرشح، فالمجلس الأعلى سمى مرشحه، وكذلك تيار الأحرار، والحوارات تدور الآن لحسم الأمر لمرشح واحد، وكذلك تحددت آلية بين الائتلاف الوطني ودولة القانون لحسم مرشح واحد وكيفية الوصول إلى ذلك المرشح، فالأمور في طريقها للحل، وكل هذه التفاصيل والتعقيدات طبيعية لحداثة التجربة وتلكؤاتها. وهنا خلفيات متنوعة وتفسيرات مختلفة لصالح هذا الطرف أو ذاك وهي متوقعة، ولكنها ستنحصر وتضمحل مع مسيرة التجربة الديمقراطية.

دخلنا الحكم وما زلنا نفكر بالمعارضة

■ كيف تنظرون إلى سيناريو ائتلاف دولة القانون مع العراقية واحتمالية ائتلاف التحالف الكردستاني معهم؟

– البيت الوطني العراقي قوته بانسجام مكوناته ومركباته على قاعدة الدستور والآليات البرلمانية، وقد يصب لصالح هذا الطرف أو ذاك، وقد يتقدم أو يتأخر، وهذا الأمر يعد ثانوياً ما دام الجميع يلتزم بالدستور.

■ هل ستقبلون كائتلاف وطني، أن تتبوأوا موقع المعارضة إذا ما تحققت تلك التحالفات؟

– لماذا نفترض موقع المعارضة ولا نطمح إلى شيء آخر، وربما ليس الائتلاف الوطني فقط، وإنما جميع القوى السياسية هي في الحكومة وتفكر بعقلية المعارضة، نعم كنا معارضة للنظام السابق، ولكن مشكلة السياسيين بقدر ما تلبسوا بلباس المعارضة وتداعياتها أصبحت المعارضة لديهم عقدة، دخلنا الى الحكم ومازلنا نفكر بعقلية المعارضة، ونحن الآن بأمس الحاجة لفتح ذهن المتصدي السياسي للحكم وتذكيره بأنه جزء من الحكم وليس جزءاً من المعارضة، وعلينا التفريق بين المعارضة والمعترضة لأن من يشكك على آلية معينة في التنفيذ يسمى معترضة، وحتى لو سلمنا بوجود معارضة فلا بأس بها، ولكن أمامنا مساحة كبيرة ومشتركة بين القوى السياسية المختلفة لننقذ البلد من المازق التي يعيشها.

والائتلاف الوطني شأنه شأن القوائم الأخرى يطمح أن يكون في صلب الحكم بأية درجة من الدرجات وهذا الشيء ايجابي وصحي، ومن غير المعقول أن نقول للائتلاف الوطني تنحى عن الحكم ونقصيهم وهم أصحاب تجربة سياسية طويلة سواء في المعارضة أيام الديكتاتور أو ما بعد التغيير.

دور الإعلام مهم جداً

■ هناك من يتوقع تحالف آخر بين العراقية والائتلاف الوطني والتحالف الكردستاني وجعل دولة القانون في زاوية المعارضة؟

– الآن التحالف الحقيقي الموجود في الواقع هو ما بين الائتلاف الوطني ودولة القانون والإخوة في التحالف الكردستاني الأقرب للائتلافين، وهذا أمر حاصل، لأن ما يجمعنا من مشتركات مازالت موجودة وقائمة وما يحصل لا يعني الابتعاد عن التعامل مع القائمة العراقية والقوائم الأخرى، فالمسؤولية كبيرة وليس من مصلحة أي طرف الاستغناء عن الطرف الآخر مهما كان حجمه.

وعلينا إشاعة ثقافة العراق لكل العراقيين والسعي لتحقيقها وعليكم أنتم كإعلاميين العمل على هذه الثقافة لأن الإعلامي قادر على تقديم بواكير وخمائر الأفكار للسياسي وبالوقت نفسه يعكس التوجهات السياسية الى الشارع، فأنا عن طريقك استطيع أن أدخل كل بيت عراقي، وبالعكس من خلالك أيضاً يستطيع كل مواطن أن يدخل بيتي.

أبواب الرئاسات الثلاث من حق الجميع

■ تصريحات لأحد نواب قائمة التحالف الكردستاني تقول أن بايدن في زيارته الأخيرة أشار على التحالف بالتخلي عن منصب رئاسة الجمهورية ألا يعد تدخلاً في الشأن العراقي؟

– أنا أقول العراق للعراقيين مثلما الإدارة الأميركية للأميركيين ومثلما لا يحق لنا التدخل بشؤونهم فعليهم أن لا يتدخلوا بشؤوننا، أما بشأن اشتراط الإخوة في التحالف أن يكون الرئيس كردياً أنا لست معه ولست أيضاً مع اشتراط أن لا يكون الرئيس كردياً لأن الكردي عراقي وله الحق في ذلك، فأبواب الرئاسات الثلاث من حق جميع العراقيين دستورياً.

■ كائتلاف وطني هل أنتم مع تجديد الولاية للرئيس طالباني لرئاسة الجمهورية؟

– الإخوة في التحالف قدموا لنا هذا الرأي، والائتلاف الوطني ليس لديه اعتراض على هذا الأمر شريطة أن تكتمل تسمية عقد الرئاسات الثلاث، وبرأيي ان باب الرئاسات الثلاث مفتوح لكل عراقي يتحلى بالمواصفات الوطنية والكفاءة والقدرة السياسية، ويجب اعتماد تلك المعايير مبدأ لا حياد عنه.

■ إذا لم تتفق الأطراف السياسية على علاوي وأنت تؤكد الآن عراقية ووطنية من يشغل المنصب.. فمن سيشغل المنصب؟

– أنا شخصياً أتوق وأتطلع أن تأتي شخصية وطنية سياسية عراقية لتشغل أي موقع من مواقع الدولة وفق المعايير الدستورية (نقطة رأس سطر).

وحتى أتكلم معك كشخص مرتبط بالائتلاف الوطني وكذلك التحالف، فالاثنان عازمان على أن يكون رئيس الوزراء المقبل من داخل البيت التحالفي، فأما أن يكون من ائتلاف دولة القانون أو من الائتلاف الوطني، هذا هو المتبنى المشترك بين القائمتين، بل من أولويات وأساسيات ومرتكزات عملنا.

كمواطن سأعطيك معاييري بالاختيار

■ كمواطن وليس كسياسي، إذا ما خيرت بين المالكي وعلاوي لمنصب رئيس الوزراء أين يتجه اختيارك؟

– كمواطن ساعطيك معاييري في الاختيار، وسأترك للمواطن انتزاع الإجابة منها، أنا سأختار الكفاءة والحضور، نحن في الأوضاع على كافة الصعد.

■ ماذا تقصد بالحضور؟

– الحضور اليومي على المسرح السياسي، وكذلك سأختار الذي يحسن الاقتصاد والأمن والسياسة، القادر على فك الاختناقات الإقليمية والذي يطمح لأن يحصل المواطن على ما يحصل عليه قرينه من دول الجوار والحامل لفكر هذا الشعب والمعجون بمعاناته، وهذه هي معاييري في الاختيار، وبالنسبة لي ليست لدي عقدة مع أي شخص، فمن أرفضه ليست لدي عقدة منه، ومن أقبل به ليست لدي عقد معه.

سيطأطئ التاريخ رأسه للحكومة الانتقالية

■ وصفت في حوار مع الشرق الأوسط أن فترة توليكم منصب رئاسة الوزراء هي الفترة الذهبية في تاريخ العراق في حين هناك من يقول بأنها فترة الاحتقان الطائفي والقتل على الهوية؟

– أنا قلت في خطاب مع البرلمانيين وسمعوني جميعاً في الحكومة السابقة والحالية، سيطأطئ التاريخ رأسه للحكومة الانتقالية بوجود الحكومة الجديدة، وقلت انها الأقوى في تاريخ العراق وأتمنى أن لا تكون الأقوى في مستقبل العراق. ويبقى الجواب لكم وللآخرين، هل مازالت هي الأقوى في تاريخ العراق؟ هذا الجواب متروك للسياسيين العراقيين، فالحكومة هي من استطاعت وعلى الرغم من الظروف الصعبة أن تواصل عملها منذ يوم انطلاقها في شهر أيار عام ٢٠٠٥ حتى الشهر السادس من عام ٢٠٠٦، حكومة (١٣) شهراً صحيح، منها ثمانية أشهر كحكومة والبقية حكومة تسيير اعمال، لكنها استطاعت أن تنجز ما بذمتها من هدفين أساسيين، واللذين تشكلت الحكومة من أجلهما، أولاً حسم موضوع الدستور كمسودة والمصادقة عليها، وكذلك مسألة اختيار مجلس النواب الحالي، واستطاعت أن تحد وفق آليات عملها من ظاهرتي الفساد المالي والإداري، وما حدث بجسر الأئمة لا يمكن لأية حكومة أن تسيطر عليه ولكنها حولته الى عرس وطني، أما القول بأن فيها حدث الاحتقان الطائفي فهذا أمر غير صحيح، نعم كانت هناك تحديات ولكننا استطعنا تذليلها، بل أنا شخصياً وأثناء تشكيل مجلس الحكم زرت سبع دول عربية إضافة الى الجامعة العربية في سبعة أيام من أجل مشاركة الإخوة السنة سواء في مجلس الحكم أو الحكومة التي ترأستها وجعلنا حينها من البيت الحكومي بيتاً متجانساً نعمل فيه كخلية نحل.

مقياس الوطنية الالتزام بالدستور

■ قضية كركوك تعد من أسباب عدم تجديد الولاية لك لمنصب رئيس الوزراء، كيف تنظر الى حل قضية كركوك الآن؟

– الذي حصل آنذاك يدخل ضمن المنافسات والحساسيات السياسية، فالدستور حدد ان يكون هناك إحصاء في نهاية العام ٢٠٠٧، وبعد ذلك تحدد الأمور، وهذا ما ثبت في قانون إدارة الدولة، ونحن الآن في عام ٢٠١٠ والحكومة الانتقالية انتهت في عام ٢٠٠٥، مرت كل تلك السنوات فأين الحل في شأن قضية كركوك ولماذا تلك الضجة؟

أنها منافسات وحساسيات سياسية وإعلامية فنحن لدينا نص دستوري، فالوطني الحقيقي والزعيم الحقيقي هو من يلتزم بالدستور ويلزم الآخرين بتطبيقه، فمقياس الوطنية هو الالتزام بالدستور.

■ هل ستكون سعيداً إذا ما رشحت لمنصب رئاسة الوزراء؟

– أنا سعيد أن أرى العراق في حالة صحية من النهوض والصعود وبوجه حضاري مشرق لا أختزل العراق بشخصية معينة، وأنا أوطن ذاتي وشخصي لخدمة بلدي.

لا امتلك شيئاً خارج العراق

■ يقال انك تملك مستشفى خارج العراق؟

– لا املك مستشفى أو شيء آخر خارج العراق.

■ هواياتك المفضلة؟

– القراءة أدمن عليها، وما خلى عن ذلك شأني شأن الآخرين متذوق للفن والشعر والأدب والرياضة ومجالس الناس والمزاح.

■ هل تسمع الموسيقى؟

– تشدني أحياناً بعض الموسيقى التي ترافق بعض المسلسلات التلفزيونية.

■ الحالة الاجتماعية؟

– متزوج ولي خمسة أبناء ثلاث بنات وولدين.

■ هل يعيشون في العراق؟

– كلا في لندن.

■ التحالف الحقيقي هو ما بين الائتلاف الوطني ودولة القانون والإخوة في التحالف الكردستاني الأقرب للائتلافين

ضيف الخميس مع المحرر